

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



١١٢

الجمعة، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٥٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

وفيما يتصل بهذا البند، معرض على الجمعية مشروع قرار منقح، عُمِّم في الوثيقة A/50/L.69/Rev.1.

أعطي الكلمة لسعادة السيد مسعود منصوري، الوزير المنتدب للشؤون الإدارية لدى الوزير الأول للمغرب، كي يعرض مشروع القرار A/50/L.69/Rev.1

نظراً لغيب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كولا (ألبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٣٠

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الأمين العام (A/50/847)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعنى بالإدارة العامة والمالية العامة عن جلسته الثانية عشرة (A/50/525)

السيد منصوري (المغرب): أشكركم، سيد الرئيس، على تمكيني من تناول الكلمة من جديد وذلك لتقديم مشروع القرار المنقح A/50/L.69/Rev.1 باسم الدول التالية: بنن، توغو، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، السلفادور، السنغال، سوازيلاند، غانا، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، المغرب، ملاوي، منغوليا، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا.

ولقد تم تنقیح هذا المشروع بناء على المشاورات المكثفة التي قام بها المغرب مع مختلف الوفود خلال الأيام الثلاثة الأخيرة. وأن الصيغة التي هي بين أيديكم تأتي نتيجة للمجهودات التي بذلت حتى يعكس القرار أهم الآراء والانشغالات المعبر عنها خلال هذه الدورة المستأنفة.

رسالة موجهة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيس الجمعية العامة (A/50/926)

مشروع القرار (A/50/L.69/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد اختتمت مناقشتها بشأن الإدارة العامة والتنمية في جلستها العامة ١١١ المعقودة صباح الأمس.

وهكذا يبرز المشروع تلك العلاقة الجدلية القائمة بين إدارة فاعلة لخدمة وشفافة وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. كما يبلور الدور الأساسي الذي يتمنى لهيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة أن تلعبه في المجالات

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85506

* 9685506 *

ودراسة مختلف الطق والوسائل الكفيلة بتجسيد روح ومضامن هذا القرار.

ولن تفوتي هذه المناسبة دون الإشادة بالدور الذي قامت به مختلف الوفود لإغناء المقتراح المقدم من المغرب وبالمرونة وحسن التعامل اللذين طبعاً أشغال اللجنة المكلفة بالمشاورات وذلك بغية تمكين الجمعية العامة من اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء.

وأخيراً، أود أن أعبر للمصالح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عن شكرنا وامتناننا لمساعدة التي قدموها لنا لتسهيل مأموريتنا وإنجاح هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نزولاً على رغبة الأعضاء في الانتهاء من هذا البند على وجه السرعة، أود أن أتشاور مع الجمعية العامة بغية المضي فوراً في نظر مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.60/Rev.1.

وفي هذا الصدد، بما أن مشروع القرار لم يعمم إلا هذا الصباح، سيكون من الضروري - وأقترح هذا - التنازل عن تطبيق حكم المادة ٧٨ ذي الصلة من النظام الداخلي، ونصها كما يلي:

"ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

ما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن ستبت الجمعية في مشروع القرار A/50/L.69/Rev.1 المععنون "الإدارة العامة والتنمية".

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت بوركينا فاسو إلى قائمة المقدمين.

المركزية التالية: تعزيز قدرات الحكومات على وضع السياسات التنموية، وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية ودواليب الإدارة، وتشمين الموارد البشرية بالقطاع العام، خلق ظروف التفاعل بين القطاعين العام والخاص، ودعم الجهود الحكومية الهادفة إلى حماية الطبيعة والبيئة، وتوطيد الأنظمة التشريعية والتنظيمية المؤثرة لعمل الدولة.

ولتحقيق هذه المرامي، يوصي القرار هيئة الأمم المتحدة بتقديم الدعم الكافي للدول النامية وذلك بتشجيع تبادل الخبرات والتجارب والبحوث والمعلومات في مختلف مجالات التنمية الإدارية، وتقديم البرامج الحكومية في ميدان تكوين واستكمال الخبرة. كما يحث القرار أجهزة الأمم المتحدة على تقديم الخدمات الاستشارية والدعم التقني إلى الدول الأعضاء في الميدان الإداري. وحتى تكون لتدخلات الأمم المتحدة الفعالية المطلوبة والإسقاطات الإيجابية المتواخدة، تطلب الجمعية العامة من السيد الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التنسيق بين الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وجعلها أكثر تلاهيماً وتماسكاً.

واستحضاراً للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تعاني منها جل دول المعمورة فإن القرار يدعى المجتمع الدولي إلى خلق محيط دولي مستجيب والى تعبئة الموارد المالية والتقنية وغيرها لفائدة المشاريع المخصصة لمساعدة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية قصد توطيد فعالية إدارتها العمومية. كما يدعى القرار السيد الأمين العام إلى أن يتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ب்டقرير حول الإدارة العمومية والتنمية وحوال الإجراءات التي سيتم اتخاذها لتنفيذ هذا القرار.

إن المملكة المغربية، وعيها منها بالأهمية البالغة التي يكتسيها هذا القرار وما للتوصيات التي يحملها من مدلول عميق لمصرة العزم على القيام بالمبادرات الضرورية، بتنسيق مع الدول الأفريقية الشقيقة والمنظمات الدولية المختصة، لتقيم نتائج هذه الدورة

مؤشرات هامة حول المبادئ التي يتعين على الحكومات والمجتمع الدولي احترامها وضرورة إعادة تقييم دور الإدارة العامة وهيكلها بغية الإسهام في التنمية المستدامة التي ترتكز على البشر.

بيد أن الاتحاد الأوروبي كان يأمل أن يتضمن هذا القرار إشارة واضحة إلى أهمية إنشاء وصياغة إطار قانوني للأنشطة العامة والخاصة ونظام قضائي عادل وموثوق به، وأهمية تعزيز الصلات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع إقامة الاتصالات فيما بين المؤسسات غير الحكومية في ميدان الإدارة العامة.

وكما ذكر في اليوم الأول من هذه الدورة المستأنفة، يود الاتحاد الأوروبي أن يكرر الإعراب عن اقتراحه بأن يكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد أجزاءه التنسيقية في المستقبل للإدارة العامة والتنمية، باعتبارها موضوعاً متعدد القطاعات.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسجل هذا البيان في محضر هذه الجلسة، حيث ينبغي اعتباره بياناً بشأن اتخاذ هذا القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في معرض تعليل المواقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.69/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.69/Rev.1 (القرار ٢٢٥/٥).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثليين الذين يرغبون في شرح موقفهم بشأن القرار الذي اتخذناه توا، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدللي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة عملية مفيدة. لقد سمحت المداولات في الجلسات العامة بتبادل بناء للآراء والتجارب. وقد اعترفت بالصلة الوثيقة بين دور الإدارة العامة وتحديات وأهداف التنمية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة. وأكدت على أن تحسين الحكم والإدارة العامة، بزيادة الكفاءة والفعالية والاستجابة في أنشطة الحكومة على أساس من الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، شرط أساسي للتنمية المستدامة التي محورها البشر.

والاتحاد الأوروبي راض عن النتيجة التي أسفرت عنها هذه الدورة المستأنفة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يوجه الشكر إلى وفد المغرب لتسهيله المشاورات غير الرسمية بشأن القرار الذي اتخذناه توا، والذي يتضمن